بعد ثبوت دعم إيران ومساعدتها لأفراد خلية «العبدلي»

نواب : ندعم إجراءات الكويت تجاه البعثة الدبلوماسية الإيرانية

■ عسكر: النظام الإيراني يؤكد للعالم أنه أصبح الداعم الرئيسي للجماعات والتنظيمات الإرهابية

■ هذه التدخلات والسياسات تتنافى مع علاقات حسن الجوار واحترام سيادة واستقلال الدول

عسكر العنزي

محمد الحويلة

■ الحويلة: ندعم كل الجهود والإجراءات التي تقوم بها وزارة الداخلية للقبض على الهاربين

■ أطالب بدعم المنظومة الأمنية والدفاعية بكل الكوادر البشرية المتخصصة ذات الكفاءة العالية

أكد عدد من النواب تاييدهم لكافة الاجراءات الامنية والسيادية التي اتخذتها الكويت تجاة البعثة الدبلوماسية الإيرانية في البلاد سواء تخفيض عددها او إغلاق المكاتب الفنية التابعة لها وتجميد اى نشاطات في إطار اللجان المشتركة بين الدولتين

وطالب النواب في ذات الوقت بضرورة دعم المنظومة الامنية والدفاعية للبلاد بادث الاجهزة والامكانيات لتكون قادرة على اداء مهامها على اكمل وجة

فمن جانبهأكد رئيس لجنة الداخلية والدفاع البرلمانية وعضو البرلمان العربي النائب عسكر العنزي دعمه الإجراءات التي اتخذتها الكويت تجاه البعثة الدبلوماسية الإيرانية في دولة الكويت. بعد صدور حكم قضائي بشأن مايعرف بـ"خلية العبدلي"، ومشاركة جهات إيرانية بمساعدة ودعم أفراد الخلية.

وقال العنزي في تصريح صحافي : نحن ندعم الإجراءات التي تتخذها وزارة الخارجية للحفاظ على أمن الكويت واستقرارها وسلامة أراضيها، وذلك بتخفيض عدد الدبلوماسيين العاملين في السفارة الإيرانية في الكويت وإغلاق المكاتب الفنية التابعة للسفارة وتجميد أى نشاطات في إطار اللجان المشتركة بين دولة الكويت وايران.

وشدد العنزي على أن ثبوت دعم إيران ومساعدتها لأفراد خلية (العبدلي) الإرهابية المتهمة في ارتكاب أفعال من شانها المساس بوحدة وسلامة وأمن واستقرار الكويت، يؤكد للعالم أن النظام الإيراني أصبح الداعم الرئيسي للجماعات والتنظيمات الإرهابية التي تهدف إلى زعزعة أمن واستقرار دولة الكويت والدول العربية.

وأكد العنزي : أن هذه التدخلات والسياسات تتنافى مع علاقات حسن الجوار واحترام سيادة واستقلال الدول، والقيم الأخلاقية والإنسانية، وتتعارض مع كافة المواثيق الدولية والدساتير الوطنية داعيا إلى توحد الشعب الكويتي خلف القيادة الحكيمة للشيخ صباح الأحمد أمير البلاد ودحض كل محاولة تسعى لشق الصف أو المساس بالوحدة الوطنية متمنا دور نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح والأجهزة الأمنية وما تبذله من جهود واجراءات من اجل ضبط المتهمين المحكوم عليهم في قضية خلية العبدلي وعلينا دعم الوزير في اجراءاته وكلنا ثقة بان المتهمين سيكونون في قبضة رجال الأمن والعدالة .

ومن جانبه أشاد النائب د.محمد الحويلة بالإجراءات الدبلوماسية التي اتخذتها الكويت تجاة البعثة الدبلوماسية الإيرانية بقرار وزارة الخارجية تخفيض عدد الدبلوماسيين العاملين في السفارة الإيرانية وإغلاق المكاتب الفنية التابعة للسفارة وتجميد أي نشاطات في إطار اللجان المشتركة بين البلدين وذلك على خلفية تطورات قضية خلية العبدلي من تنفيذ حكم محكمة التمييز، وذلك بعد أن لمسنا خطوات وتحركات إيرانية بمساعدة ودعم أفراد الخلية وهذا يؤكد التدخل السافر لإيران في الشؤون الداخلية وعدم احترامها لحقوق الجوار.

وقال الحويلة في تصريح صحفي له اننا ندعم كل الجهود والاجراءات التي تقوم بها وزارة الداخلية للقبض على الهاربين من اعضاء خلية العبدلي من تنفيذ حكم محكمة التمييز، وذلك بعد أن لمسنا خطوات وتحركات إيجابية في هذا الاتجاه، ومما زاد ثقتنا هي التطمينات التي اطلقها نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ خالد الجراح "باننا لن يهدأ بال حتى إيداع جميع المطلوبين في السجن تنفيذا للحكم القضائي"، مشيدًا بما يقوم به الشيخ خالد الجراح تجاه هذه القضية، مستذكرًا ودور وزارة الدفاع في هذه القضية وأن استخبارات الجيش هي من رصدت الخلية وكان لهم دورًا فعال في القبض عليهم في عهد الشيخ خالد الجراح عندما كان وزيرًا للدفاع.

مطالبًا بدعم المنظومة الأمنية والدفاعية بكل الكوادر البشرية المتخصصة ذات الكفاءه العاليه وتدريبها وتدعيمها بالاجهزه والمعدات والاسلحة المتطورة والاهتمام بالملفات الأمنية وبالاخص التي تهدد أمن البلد وسلامته وإستقراره، مع ضرورة إبقاء الأجهزة الأمنية يقظة على الدوام وأخذ الحيطة والحذر في ظل الظروف الإقليمية المحيطة بنا وما تمثله من عوامل تهديد لأمن المنطقة وأمن الكويت.

واختتم الحويلة قائلاً الأن يجب أن تتضافر الجهود ونقف جميعًا كسد منيع أمام أي مخاطر محتملة للحفاظ على وحدة المجتمع الكويتي، مؤكدًا ثقتنا برجال وقيادات الداخلية ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ خالد الجراح وسعيهم لتحقيق الأمن والاستقرار بالبلاد مطالبًا إياها بمضاعفة الجهود للقضاء على كل من تسول له نفسه العبث بأمن البلاد وإنهاء هذا الملف، فالكويت ستبقى عصية على الأرهاب والتخريب بعزيمة أبنائها وشعبها الوفي لوطنه وقيادته، داعيًا الله ان يحفظ الله الكويت وشعبها وقيادتها من كل مكروه.

يترأس لجنة الداخلية والدفاع

88 اقتراحًا بقانون و90 برغبة وسؤال واحد
.. حصاد النائب عسكر العنزي في دور الانعقاد الأول

قدم النائب عسكر العنزي خلال دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الخامس عشر سؤالًا واحدًا و88 اقتراحًا بقانون و90 اقتراحًا برغبة.

ويترأس عسكر لجنة الداخلية والدفاع كما يشغل منصب مقرر لجنة التحقيق في استقالة رئيسة الخطوط الجوية الكويتية ويشارك كعضو في اللجنة الخارجية.

الاقتراحات بقوانين

يبلغ إجمالي المقترحات بقوانين التي تقدم بها النائب عسكر العنزي 88 اقتراحًا بقانون منها 56 اقتراحًا منفردًا و32 مشاركًا فيها بعض زملائه النواب جاءت كالتالي:

إنشاء الهيئة العامة للاستطلاع وقياس الرأي العام.

إنشاء مجلس للتعليم العالي والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

إنشاء مدينة طبية متكاملة.

إضافة مادة جديدة برقم 2 مكررا إلى القانون رقم 31 لسنة 2008 بشأن الفحص الطبي للراغبين في الزواج قبل إتمام الزواج (على راغبي الزواج دخول دورة تدريبية ينظمها المختصون بشؤون الأسرة في وزارة العدل تشمل مجموعة من البرامج والورش التدريبية المتخصصة في علوم الأسرة والتربية والتواصل الاجتماعي)

حقوق المريض.

منح العسكريين المتقاعدين من ضباط الصف والأفراد معاشات استثنائية ومكافآت استحقاق.

تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة 2017 (أربعة آلاف شخص من فئة غير محددي الجنسية)

في شأن الحقوق المدنية والاجتماعية لغير محددي الجنسية.

إضافة فقرة جديدة إلى المادة رقم 2 من القانون رقم 12 لسنة 2011 في شأن المساعدات العامة (تستمر المساعدة للمرضى بالخارج)

تعديل المادة 14 من القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية (تسجيل طلبات الرعاية السكنية للأسر الكويتية بالأسبقية)

إضافة فقرة جديدة إلى المادة 33 من القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية (وثائق التملك للكويتيات المتزوجات أو الأرامل أو المطلقات من غير كويتي ولهن أبناء)

إنشاء المجلس الأعلى لقياس ومتابعة الأداء الحكومي.

تعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم 40 لسنة 1980 بإصدار قانون تنظيم الخبرة (تشكل الهيئة العامة للخبراء)

في شأن إنشاء الهيئة العامة للوقاية من المخدرات.

إضافة مادتين جديدتين برقمي (71مكررا) و (85 مكررا) إلى القانون رقم (32) لسنة 1986 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية (تحصيل نسبة خمسة بالمائة من قيمة التحويلات التي يجريها جميع الوافدين والأجانب)

تعديل الفقرة الثانية من البند (ثانيا) من المادة (5) من المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية (معاملة القصر معاملة الكويتيين إلى حين حصولهم على الجنسية الكويتية)

تعديل بعض أحكام القانون رقم (8) لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (يستحق المؤمن عليه أو المستفيد المكلف برعاية معاق معاشا تقاعديا يعادل 100% من المرتب الكامل)

نقل مهام واختصاصات الجهاز المركزي للمقيمين بصورة غير قانونية لوزارة الداخلية (إلغاء العمل بالمرسومين 467 و468 لسنة 2010)

تعديل البندين 5 و6 من المادة 17 من الأمر الأميري بالقانون رقم 61 لسنة 1976 بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية (انتهاء خدمة المؤمن عليها متى كانت مدة اشتراكها في هذا التامين 15 سنة)

إنشاء هيئة الفتوى والتشريع وقضايا الدولة.

إضافة مواد جديدة إلى القانون رقم 19 لسنة 2000 في شأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية (تسري على أبناء المواطنة الكويتية وأبناء المقيمين بصورة غيرة قانونية)

إنشاء مناطق إسكان عمالية.

منح الموظفين المدنيين الكويتيين العاملين في القطاع العسكري بدلات ومكافآت.

إضافة فقرة جديدة إلى نص المادة (26) من القانون رقم (23) لسنة 1968 بشأن نظام قوة الشرطة (يعامل العسكريون من مواطني مجلس التعاون لدول الخليج العربية معاملة الكويتيون)

تعديل بعض أحكام القانون رقم (23) لسنة 1968 بشأن نظام قوة الشرطة (يستحق رجل الشرطة إجازة دورية لمدة سنين يوما في السنة)

مكافحة الأفعال المنافية للآداب.

تعديل البند (1) من المادة (26) من القانون رقم (98) لسنة 2013 في شأن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة (يكون التمويل برسم تكلفة لا يرتبط بقيمة التمويل)

إنشاء مركز تنمية المعلم.

حماية المعلم.

تعديل البند (خامسا) من المادة 1 من المرسوم بالقانون رقم 20 لسنة 1981 بإنشاء دائرة بالمحكمة الكلية لنظر المنازعات الإدارية (الطلبات التي يقدمها الافراد أو الهيئات بإلغاء القرارات الإدارية النهائية بما فيها القرارات الصادرة في شأن الجنسية)

التشجيع على حفظ القرآن الكريم.

إنشاء صندوق الإسكان العسكري.

تعديل بعض أحكام القانون رقم (8) لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (توفير عشرة كوادر طبية متخصصة في كل أنواع الإعاقة)

استبدال نص المادة (34) من القانون رقم (8) لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (المنع بالرعاية السكنية للأشخاص ذوي الإعاقة)

تعديل المادة الخامسة من القانون رقم (28) لسنة 2011 بشأن منح بدلات ومكافآت لأعضاء الهيئة التعليمية الكويتيين بوزارة التربية ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية (يمنح أعضاء الهيئة التعليمية مكافأة مرتب ستة ونصف الستة عن آخر مرتب حصل عليه)

تعديل بعض أحكام القانون رقم (8) لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (الشخص ذو الإعاقة: كل من يعاني من اعتلالات دائمة كلية أو جزئية)

تعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الأميري بالقانون رقم (61) رقم 1976 / القرض الحسن.

تعديل بعض أحكام القانون رقم (8) لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (المكلف قانونا برعاية معاق ذي إعاقة دائمة ومتوسطة او شديدة)

إضافة فقرة جديدة إلى المادة (16) من المرسوم بقانون رقم (15) لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية (يلتزم الديوان بتعيين المواطنين المسجلين بديوان الخدمة المدنية)

زيادة المرتبات والمعاشات التقاعدية ومراجعتها.

تعديل بعض أحكام المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية (يكتسب الجنسية الكويتية كل من بلغ سن الحادي والعشرين من أولاد الكويتية من زوج غير كويتي)

إنشاء ديوان المظالم.

إضافة مادة جديدة برقم (15 مكررا ا) إلى المرسوم بالقانون رقم 15 لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية (تلتزم جميع الجهات الحكومية بالإعلان رسميا عن طلب مستشارين كويتيين عند الحاجة)

إعفاء المتوفى من الديون الخاصة بالقروض السكنية لبنك الائتمان الكويتي.

إنشاء صندوق تامين صحي للرياضيين.

تعديل بعض أحكام القانون رقم (47) لسنة 1993 في شان الرعاية السكنية (يستحق المواطن الكويتي الذكر الأعزب سكنا ملائما بقيمة إيجارية منخفضة)

إضافة مادة جديدة برقم (2 مكررا) إلى القانون رقم 1 لسنة 2012 بشأن إنشاء وتاسيس محفظة استثمارية لدعم وتشجيع الطلبة الدارسين على نفقتهم الخاصة (تلتزم الدولة بسداد نصف المصروفات)

تنظيم الجامعات والكليات والمعاهد الحكومية.

الأحكام الخاصة بالبعثات الدراسية.

نقل المنشآت والمباني العسكرية خارج حدود المناطق السكنية.

إضافة فقرة جديدة إلى المادة الثالثة من القانون رقم (12) لسنة 2011 في شأن المساعدات العامة (المرأة الكويتية التي بلغت 40 سنة ميلادية)

توفير الرعاية الصحية لرجال الإطفاء.

منح الحاصلين على درجة الدكتوراه والماجستير مكافآت مالية.

إنشاء للمحكمة الاقتصادية.

إضافة فقرة جديدة إلى المادة 10 من المرسوم بالقانون رقم 70 لسنة 1980 بشأن العسكريين الذين استفادوا من أحكام القانون رقم 31 لسنة 1967 في شأن سريان أحكام قانون المعاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين على غيرهم من العاملين بتكليف من الحكومة في مناطق العمليات (العسكريين غير محددي الجنسية: البدون)

تعديل بعض أحكام القانون رقم (4) لسنة 2012 بشأن جامعة جابر الأحمد (وضع السياسة العامة للجامعة - ضوابط تعيين رئيس الجامعة)

خفض نسبة الفائدة المحصلة على القرض الممنوح من البنك الصناعي للمزارعين.

إضافة فقرة جديدة للمادة (21) من المرسوم الأميري رقم (17) لسنة 1959 بقانون إقامة الأجانب (يتحمل نفقات الإبعاد كل شخص قام بإيواء أجنبي يعمل خادما أو هاربًا من كفيلة)

تعديل المادة (12) من القانون رقم (1) لسنة 1999 في شأن التأمين الصحي على الأجانب وفرض رسوم مقابل الخدمات الصحية (يستثنى من أحكام هذا القانون كل من الأجنبيات المتزوجات من كويتيين وأولاد الكويتيات من أزواج أجانب وغير محددي الجنسية وعمال المنازل والحالات الخاصة)

تعديل بعض أحكام القانون رقم (47) لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية (إذا توفيت الأم الكويتية المتزوجة من غير كويتي يكون لأولادها بعد وفاتها حق وراثة منزل والدتهم إن كانت تملك منزلا)

تعديل بعض أحكام المرسوم الأميري رقم (17) لسنة 1959 بقانون إقامة الأجانب (يحق للكويتية الحصول على إقامة لزوجها وأولادها الأجانب)

إضافة بند جديد برقم (ج) إلى المادة الثالثة من القانون رقم (12) لسنة 2011 في شأن المساعدات العامة (المرأة الكويتية المتزوجة التي بلغت (45) سنة ميلادية، ما لم يثبت وجود دخل ثابت بها)

إنشاء جامعة حكومية بمحافظة الجهراء.

تعديل الفقرة الثانية من المادة الثامنة من المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية (جواز منح الجنسية الكويتية للمرأة الأجنبية إذا كان لها ولد أو أولاد من زوجها الكويتي)

تعديل المادة (14) من القانون رقم (47) لسنة 1993 في شان الرعاية السكنية (في حالة وفاة الأب تسقط مديونية بنك الائتمان الكويتي عنه وتؤول ملكية البيت الحكومي لورثته الشرعيين)

تعديل الفقرة الثالثة من المادة رقم 11 من المرسوم بالقانون رقم 35 لسنة 1978 في شأن إيجار العقارات (لا يجوز أن يتجاوز الفرق بين الأجرة السارية بين الطرفين أجرة المثل نسبة 10% من الأجرة السارية)

معالجة أوضاع أبناء الكويتيات المتزوجات من غير كويتيين.

إضافة فقرة جديدة إلى المادة رقم (2) من القانون رقم (12) لسنة 2011 في شأن المساعدات العامة (تستمر المساعدة للمرضى الذين يتلقون علاجهم بالخارج)

مساواة المرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي بالمرأة الكويتية المطلقة او الأرملة في القرض السكني.

نظام اتحاد ملاك العقارات.

الهيئة العامة للتنمية الصناعية.

إضافة مادة جديدة برقم (18 مكررا) إلى المرسوم بالقانون رقم 15 لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية (تستحق الموظفة الكويتية العلاوة الاجتماعية إذا كان زوجها لا يتقاضى العلاوة من الخزانة العامة) .

أكد أن سمو الأمير لم ولن يألو جهداً لرأب الصدع

الحمد: مصلحة البيت الخليجي تتطلب احتواء الخلاف وترميم ما تصدع

أحمد الحمد

شدد مرشح مجلس الامة السابق المهندس احمد الحمد على ضرورة الحفاظ على منظومة مجلس التعاون ومن ثم احتواء الخلاف وتجاوز التطورات غير المسبوقة التي يشهدها بيتنا الخليجي وانجلاء غيوم الأزمة عن سمائنا حتى تعود الالفة والمحبة لهذا البيت والصفاء والمودة بين مكوناته شعوبا وقادة .

واضاف الحمد بان سعي سمو الأمير - حفظه الله - الدؤوب ومساعيه الخيرة بدات تؤتي ثمارها بتهدئة النفوس المشحونة وضجيج وسائل الاعلام التي تزكي نار الفتنة وتضرم اوارها والتي لن يصطلي بها غير دولنا وشعوبنا الخليجية كافة ولن يتجو احد من لظاها ولن ننسى ما قاله سمو الأمير - حفظه الله - من انه يشعر بالمرارة وتاثره البالغ بسبب تلك التطورات المتسارعة التي عصفتبالبيت الخليجي لذا لم يدخر سموه - حفظه الله - جهدا ولم يفوت فرصة لتصفية النفوس اولا ومن ثم جمع الإخوة المتخاصمين لمناقشة أسباب الأزمة معا لرأب الصدع الخليجي0

واكد الحمد أن تحرك سمو الأمير لقي تاييدا وترحيبا محليا واقليميا ودوليا واشادةبعزم سموه على سرعة معالجة هذه الأزمة المريرة التي اقضت مضاجع المواطنين الخليجيين كافة وتكللت بردود افعال ايجابية لهذا التحرك والمساعي الحميدة عبر عنها ابناء الخليج عموما والكويتيون خصوصا من خلال مختلف وسائل الاعلام وعبر البيان الشامل لمختلفات المجتمع المدني والتي جسدت الشعور العالي بالمسؤولية وقوة الروابط التاريخية بين دول مجلس التعاون والتاريخ والمصير المشترك لأبنائه

وقال الحمد : اننا لمسنا ايضا كما لمس سمو الامير حفظه الله الدعم والتاييد من دول المجلس الشقيقة على المستويات الشعبية والرسمية فضلا عن الدعم والتاييد الذي حظي به سموه على مستوى العالم والمنظمات والهيئات الدولية مما اعطى زخما واملا واسعا لقرب حل هذه الأزمة معربا عن تقديره لتلك الجهود والمواقف التي بذلها سموه لما انطوت عليه من حرص بالغ على وحدة وتماسك الصف الخليجي ومنع انهياره وتداعياته .

ولفت الحمد الى المسيرة المباركة للبيت الخليجي منذ عقود وما حققته هذه المسيرة من انجازات تمثل تطلعات شعوبه وخياراتهم المنشودة والتي لا يجوز قطعا التفريط فيها وهذا يستدعي اليقظة والمحافظة على هذا البيت بمتابعة جهود الوساطة الكويتية والمواقف الدولية الداعمة لها من أجل التوصل الى حل لهذه الأزمة التي تعصف بخليجنا ومن ثم الحفاظ على استقرار المنطقة ومصالح دولها وشعوبها.

بسم الله الرحمن الرحيم
يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي
صدق الله العظيم
ينعى
مجلس إدارة جمعية الصحافيين الكويتية
والأسرة الصحافية المغفور لها بإذن الله
الزميلة
معصومة حسين عبدالله اشكناني
عضو جمعية الصحافيين الكويتية
والكاتبة في صحيفة الراي
تغمد الله الفقيدة بواسع رحمته وأسكنها فسيح جناته
وألهم أهلها وذويها الصبر والسلوان
انا لله وانا اليه راجعون